14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الخميس 4 مارس 2010 م - العدد (14748) السنة الثانية و الأربعون

ناقش تقريراً عن الاختلالات الأمنية في محافظتي أبين ولحج.. مجلس النواب:

المطالبة بتقييم أداء القيادات الإدارية والخدمية والأمنية وإعادة النظر فيها

صنعاء / سبأ:

ناقش مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة نائب رئيس المجلس حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بتقصي الحقائق حول الأحداث والاختلالات الأمنية وتداعياتها بمحافظتي أبين ولحج وذلك بحضور نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد محمد العليمي .

و قدم نائب رئيس الوزراء إلى المجلس الإيضاحات بشأن ما جاء في تقرير اللجنة من آراء و ملاحظات واستنتاجات ، والتزم باسم الحكومة بتوصيات المجلس المستخلصة من نتائج تلك الزيارة التي قامت بها اللجنة ومناقشات أعضاء المجلس في هذه الجلسة .

وقدر نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية تقديرا عالياً الاهتمامات التي يوليها نواب الشعب في إطار صلاحياتهم الدستورية والقانونية تجاه قضايا الوطن والمواطنين.

وحيا مواقف نواب الشعب الداعمة لنشاط الحكومة بأجهزتها المختلفة ومتابعة أعمالها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية .

مجلس النواب في جلسته أمس

واعتبر العليمي أن تلك الجهود والمواقف الايجابية البرلمانية تصب في مجرى العمل التكاملي والتضامني والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لما يخدم المصلحة العامة.

وقال ان فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد أصدر التوجيهات السديدة واللازمة لمعالجة الكثير من القضايا التي تناولتها اللجنة في تقريرها وأن الحكومة تعمل جاهدة على اتخاذ الإجراءآت العملية لتنفيذها ومعالجة الأوضاع التي تتطلب ذلك .

و جدد نائب رئيس الوزراء اعتذار الحكومة لكل الابرياء من المواطنين الذين تضرروا بدون قصد جراء العمل الأمني الذي استهدف عناصر الإرهاب من تنظيم القاعدة وخص بالذكر أبناء قبلية آل باكازم .. وقال " إن المواطنين اليمنيين جميعاً محل اعتزاز واهتمام ورعاية الدولة" .

وأشار بهذا الصدد إلى أن الحكومة اعتمدت 11 مليار ريال لانجاز بعض الأعمال المتعلقة بالإعداد لخليجي 20 و هي متصلة بالمحافظات التي تستضيف هذه الفعالية وكذلك اعتماد ستة مليارات ريال لتطوير البنية التحتية في محافظة أبين ، وستة مليارات ريال لتطوير البنية التحتية لمحافظة لحج خلال العامين 2009 م- 2010م خارج إطار الموازنة العامة .

وأفاد الدكتور العليمي أن الاختلالات الأمنية والأعمال الخارجة على القانون والنظام هي التي تؤدي إلى عرقلة تنفيذ المشاريع التنموية في مواعيدها .

ودعا الجميع إلى التعاون في هذا المجال واستشعار المسئولية الوطنية وتعزيز تلاحم كافة أبناء الوطن للتصدي للمشكلات الحقيقية والمرتبطة أساساً بالعملية التنموية والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار والسكينة العامة وهو الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى التحسين المطرد لمستوى حياة الناس المعيشية وتقدم وازدهار المجتمع .

وقد أكد مجلس النواب في توصياته الموجهة إلى الحكومة في ما يتعلق بالأوضاع بمحافظة أبين :

- فتح تحقيق حول الأخطاء التي رافقت الضربة الاستباقية التي نتج عنها ضحايا من المواطنين الأبرياء ومحاسبة من يثبت ارتكابه لها والاعتذار لأسر الضحايا من الأبرياء الذين سقطوا في هذه الضربة.

- وأن تتحمل الحكومة مسئوليتها بسرعة تقديم التعويضات المجزية جراء ما لحق من ضرر في الأرواح والممتلكات بما فيهم الضحايا الأبرياء الذين سقطوا يوم 21 ديسمبر الماضي وتحمل نفقات العلاج للجرحى في الداخل أو الخارج وإزالة ما تبقى من القنابل والمخلفات لتجنب وقوع ضحايا من خلال إرسال فريق متخصص إلى المنطقة .

- اعتماد أموال كافية بصورة استثنائية لعام 2010م لتنمية منطقة المعجلة والمناطق المجاورة لتوفير الخدمات الأساسية من مشاريع المياه والكهرباء والصحة والتعليم .

- تقييم الأوضاع الأمنية والإدارية والخدمية في محافظة أبين وإيجاد معالجة للاختلالات الموجودة من خلال توفير الإمكانيات اللازمة التي تضمن تواجد هذه المؤسسات وفرض هيبة الدولة .

- التصدي لأي مجموعات تنتهج العنف أسلوباً في عملها وتعمل خارج إطار الدستور والقانون وضرروة أن تكون المواجهة في إطار الدستور والقوانين النافذة .

وفي ما يخص الأوضاع في محافظة لحج أكد المجلس في توصياته الموجهة إلى الحكومة :

- سرعة القيام بوضع المعالجات والإجراءات اللازمة والمناسبة للاختلالات الأمنية التي تشهدها المحافظة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار وضمان الحفاظ على أرواح المواطنين والممتلكات الخاصة والعامة.

- سرعة القبض على العناصر المتهمة بارتكاب جرائم القتل والتقطع وغيرها من الأفعال التي يجرمها الدستور والتشريعات النافذة وتقديمها إلى العدالة.

- إلغاء كل أوامر انتداب وتفريغ أفراد القوات المسلحة والأمن غير القانونية وإعادتهم إلى وحداتهم واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفين.

- ضرروة التعامل بجدية وفاعلية مع كل المطالب المشروعة والقانونية المرتبطة بحياة المواطنين .

- ضرورة تفعيل دور الأجهزة التنفيذية والخدمية والأمنية ووضع ضوابط تضمن تحسين الأداء العملي والقضاء على مظاهر التسيب والفساد وإحالة المتورطين في قضايا الفساد إلى النيابة العامة .

وشددت توصيات نواب الشعب الموجهة إلى الحكومة على أهمية وضع برامج تربوية توعوية وثقافية وإرشادية لمواجهة ثقافة الكراهية والعنف والغلو والتطرف بما يجسد معاني الولاء الوطني .والقيام بتقييم أداء قيادات المحافظة والأجهزة الأمنية والإدارية بالمحافظة ومديرياتها وإعادة النظر في القيادات التي ثبت فشلها أو تقصيرها في أداء المهام المناطة بها.

كما طالبوا الحكومة بتقديم تقارير إلى المجلس يبين فيها ما تم تنفيذه من تلك التوصيات .

واستمع المجلس في هذه الجلسة إلى ردود إيضاحية مقدمة من وزير الإعلام حسن أحمد اللوزي الذي أوضح في معرض رده على أحد الاستفسارات :أن وزارة الإعلام قامت بإجراء الحجز الإداري على بعض من أعداد الصحف المخالفة لقانون الصحافة والمطبوعات لعدد واحد منها فقط لأنها مستمرة في الصدور وذلك بموجب السلطة المخولة لوزارة الإعلام وفقاً لنص المادة (107) من قانون الصحافة والمطبوعات التي تنص على : ((يجوز الحجز إدارياً على المطبوع أو الصحيفة إذا تم الطبع أو الإصدار والتداول خلافاً لما نص عليه هذا القانون وذلك بقرار من الوزير أو من ينوب عنه ويعرض الأمر على القضاء للنظر في مصادرة الأشياء المحجوزة عليها . ويحق لصاحب الشأن اللجوء إلى القضاء للطعن في قرار الحجز والمطالبة بتعويض)) .

وأشار اللوزي إلى أنه "كما هو واضح فقد أجازت هذه المادة لوزير الإعلام أو من ينوبه بإجراء الحجز الإداري على الصحيفة التي تصدر بالمخالفة لمحظورات النشر الواردة في المادة (103) من قانون الصحافة والمطبوعات" .

وتنص المادة على أن يلتزم كل من العاملين في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية وبصفة خاصة المسؤولون في الإذاعة المسموعة والمرئية وكل من صاحب الصحفية رئيس التحرير المسئول وصاحب المطبعة ودور النشر والصحفيين بالامتناع عن طباعة ونشر وتداول وإذاعة كل ما يمس العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية أو يحقر الديانات السماوية والعقائد الإنسانية وكذا ما يمس المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية أو إفشاء أسرار الأمن والدفاع عن الوطن وفقاً للقانون وما يؤدي إلى إثارة النعرات القبلية أو الطائفية أو العنصرية أو المناطقية أو السلالية وبث روح الشقاق والتفرقة بين أفراد المجتمع أو يدعو إلى تكفيرهم وما يؤدي إلى ترويج الأفكار المعادية لأهداف ومبادئ الثورة اليمنية أو المساس بالوحدة الوطنية أو تشوية التراث والحضارة اليمنية والعربية والإسلامية وما يؤدي إلى الإخلال بالآداب العامة ، وما يمس كرامة الأشخاص والحريات الشخصية بهدف الترويج والتشهير الشخصي وكذا وقائع الجلسات غير المعلنة لهيئات سلطات الدولة العليا ...ووقائع التحقيق أثناء مرحلتي التحقيق والمحاكمة بما يؤثر على سير العدالة والتي يحظر فيها النشر من أجهزة البحث والتحري والادعاء والقضاء وتعمد نشر بيانات أو أنباء أو معلومات أو أخبار غير صحيحة بهدف التأثير على الوضع الاقتصادي وإحداث تشويش أو بلبلة في البلاد أو التحريض على استخدام العنف والإرهاب أو الإعلانات المتضمنة عبارات أو صورا تتنافى مع القيم الإسلامية والآداب العامة أو قذف وتشويه سمعة الأشخاص أو الاعتداء على حقوق الغير أو تضليل الجماهير أو إعلانات المستحضرات الطبية والتجميلية والمواد الغذائية دون إذن من الجهة المختصة ..... والتعرض بالنقد المباشر والشخصي لشخص رئيس الدولة ولا أن تنسب إليه أقوال أو تنشر له صور إلا بإذن مسبق من مكتب الرئيس أو وزارة الإعلام مالم يكن هذا القول أو التصوير تم في حديث عام للجمهور أو في مقابلة عامة ولا تسري هذه الأحكام بالضرورة على النقد الموضوعي البناء.

ولفت وزير الإعلام إلى أن هناك العديد من الصحف التي صدرت خلال الفترة المنصرمة قد تضمنت موضوعات فيها مخالفات صريحة لبعض تلك الفقرات بما في ذلك المساس بوحدة الوطن والتحريض على العنف والإرهاب وإثارة النعرات المناطقية وبث روح الشقاق والكراهية بين أبناء الوطن اليمني الواحد.

وأشار إلى عدد من الصحف التي تم حجزها إدارياً مع إبلاغ وكيل نيابة الصحافة والمطبوعات بصورة من قرارات الحجز الإداري .

وأوضح وزير الإعلام أن هناك أعداداً من الصحف تصدرها الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تقترف مثل تلك المخالفات ولا يجري التعرض لها بالحجز الإداري برغم جواز ذلك قانونا لاعتبارات المصلحة العامة .. وتلافياً لأضرار سياسية محتملة بسبب الاحتقان بين الأحزاب السياسية في السلطة والمعارضة غير أنه تم إيقاف واحدة منها لأنها ارتكبت مخالفة توجب اتخاذ الإجراء اللازم نحوها وتجري الآن إعادة النظر في ذلك الإجراء بعد تعهدها بعدم التكرار.

وقدر الوزير اللوزي النشاط الإعلامي للقنوات الفضائية التي تعمل بمهنية عالية ومصداقية بعيدا عن محاولة تضليل الرأي العام بالمعلومات الخاطئة أو التدخل السافر في الشؤون الداخلية بما يستهدف إحداث بلبلة وإرباك لحياة الناس الطبيعية.

فيما استمع المجلس إلى إيضاحات وزير التربية والتعليم الدكتور عبد السلام الجوفي بشأن عدد من الاستفسارات المطروحة عليه من قبل المجلس ذات صلة بجوانب تربوية وتعليمية.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وبذلك اختتم جلسات أعمال فترة انعقاده الأولى للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي الثامن بمشيئة المولى سبحانه وتعالى.

المجلس في توصياته للحكومة:

فتح تحقيق حول الأخطاء التي رافقت الضربة الاستباقية في (المعجلة) بأبين وسقوط أبرياء فيها

تقديم الحكومة التعويضات المجزية للمتضررين من الضربة وتحمل نفقات علاج الجرحى

إيجاد معالجة للاختلالات الأمنية وفرض هيبة الدولة

القبض على العناصر المتهمة بارتكاب جرائم القتل والتقطع مظاهر التسيب

إلغاء أوامر انتداب وتفريغ أفراد القوات المسلحة والأمن غير القانونية وإعادتهم إلى وحداتهم

اللجنة الفنية للأولويات تشيد بقرارات المكتب التنفيذي لتحقيق الفاعلية في تنفيذ الأولويات

صنعاء / سبأ:

أشادت اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات في اجتماعها أمس برئاسة أمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة عبد الحافظ ناجي السمة بنتائج ومخرجات الاجتماع الرابع للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات وما خرج به من قرارات مهمة لتحقيق الكفاءة والفاعلية في تنفيذ الأولويات.

وثمنت اللجنة تأكيد رئيس مجلس الوزراء رئيس المكتب التنفيذي الدكتور علي محمد مجور على ضرورة تمويل تنفيذ الأولويات بكل الطرق المتاحة والوسائل الممكنة سواء أكان ذلك من المصادر المحلية أو الخارجية حتى إن كان ذلك على حساب أنشطة أو مشاريع أخرى يمكن تأجيلها.. مؤكدة ضرورة تفاعل جميع الجهات ذات العلاقة في مرحلة التنفيذ الفعلي للأولويات على ارض الواقع بما يمكن من تحقيق الأهداف المتوخاة منها في حث خطى النمو الاقتصادي وضمان التنمية المستدامة.

وشددت اللجنة على الوزارات والهيئات المعنية بتنفيذ الأولويات بضرورة تسريع تنفيذ قرار المكتب التنفيذي الوزاري للأولويات والخاص بتشكيل فرق عمل تعنى بمتابعة تنفيذ الإجراءآت والتنسيق مع اللجنة الفنية وموافاتها بمستوى التنفيذ أولاً فأول.. معتبرة التكامل في المهام والتنسيق العملي والفاعل ضرورة قصوى لإنفاذ الأولويات العشر خلال الفترة المحددة تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

واستعرضت اللجنة سير الإجراءات المتخذة للمناقصة الخاصة بالشركة العالمية التي ستقوم بإعداد الدراسات الاستشارية للأولويات والمرفوعة للجنة العليا للمناقصات، بعد إقرار الشروط المرجعية ونتائج التحليل الفني .. وشددت على أهمية الإسراع في البت بهذا الموضوع من خلال اجتماع لها يوم السبت القادم مع اللجنة العليا للمناقصات لدراسة الموضوع من مختلف الجوانب.

وفي الاجتماع أكد أمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات أن المحك الحقيقي الآن يتمثل في الانتقال من مرحلة وضع المصفوفات إلى التطبيق و الانجاز على ارض الواقع وتحقيق قصص نجاح ملموسة .. مشيرا إلى أن ذلك لن يتحقق إلا بالعمل الجماعي والتفاعل الخلاق بين الوزارات والجهات المعنية واللجنة الفنية في ضوء التوجيهات الواضحة لرئيس مجلس الوزراء رئيس المكتب التنفيذي الوزاري للأولويات.

واعتبر السمة النجاح في تنفيذ هذه الأولويات مفتاح الحل للنهوض بالاقتصاد ومدخلاً أساسياً للتغلب على كافة التحديات الأخرى تباعا..مبينا أن الأولويات العشر استوعبت أهم المشاكل الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والأمنية التي نعاني منها وتطال بسلبياتها الجميع.

بقيمة تزيد على 30 مليون دولار

التوقيع على اتفاقية رفع كفاءة محطة معالجة الصرف الصحي بالأمانة

أمانة العاصمة/ سبأ:

وقع أمس بأمانة العاصمة اتفاقية مشروع رفع كفاءة محطة المعالجة للصرف الصحي بالأمانة بمبلغ ثلاثين مليوناً ومائة وستة وثمانين ألف دولار ما يعادل ستة مليارات و300 مليون ريال بتمويل مشترك من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والحكومة .

وتهدف الاتفاقية التي وقعها وزير الدولة أمين العاصمة عبدالرحمن الاكوع مع الشركتين المنفذتين للمشروع (أئتلاف) شركة بي دبليو تي الالمانية وشركة التويتي الوطنية إلى رفع كفاءة محطة المعالجة لمواجهة التوسع الكبير في شبكات الصرف الصحي بأمانة العاصمة وزيادة سعتها ووضع حلول جذرية لكافة المشاكل التشغيلية التي تعاني منها المحطة حالياً وتحسين ورفع درجة معالجة مياه الصرف الصحي والحفاظ على المياه الجوفية والحصول على مياه صالحة للري.

وفي حفل التوقيع الذي حضره أمين عام المجلس المحلي بالأمانة أمين جمعان ووكيل الأمانة للشئون الفنية المهندس معين المحاقري قال الوزير الاكوع " إن مشروع رفع كفاءة محطة المعالجة يعد من أهم المشاريع الإستراتيجية في أمانة العاصمة باعتبار أنه يأتي ضمن الحلول العاجلة لمشاكل المياه والصرف الصحي التي تعاني منها العاصمة وأيضاً للتخفيف من الاستنزاف الجائر الذي يتعرض له حوض صنعاء، وسيسهم إسهاماً مباشراً في معالجة كثير من قضايا شحة وندرة المياه ".

وأشار أمين العاصمة إلى أن مخرجات المشروع الذي سيخدم مليوناً و 200 ألف نسمة بحسب الدراسات الفنية التي تم تنفيذها مسبقاً يتوقع الاستفادة من 50 ألف لتر مكعب من المياه المعالجة المستخرجة من هذه المحطة يوميا بالإضافة إلى إنتاج الطاقة الكهربائية من الغاز الحيوي.

وأكد أن توجهات الأمانة في تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي تأتي منسجمة مع قرارات وتوصيات مجلس الوزراء التي دعت إلى دراسة البدائل في تعزيز إمدادات المياه لأمانة العاصمة لما فيه حماية حوض صنعاء المائي من الاستنزاف الجائر.

ويتكون المشروع من وحدات لرفع المياه والمصافي ووحدتي فصل الرمال والزيوت وأحواض للترسيب الابتدائي وتكثيف الحماءة ووحدة الهاضمات اللاهوائية وإنتاج الغاز الحيوي وحوض للطوارئ إضافة إلى وحدات لتوليد الطاقة الكهربائية من الغاز الحيوي.

ويهدف المشروع إلى تحسين أنظمة معالجة وتجميع المياه العادمة لمناطق المشروع بحيث يتم استكمال الصرف الصحي بمساحة إجمالية 6 آلاف هكتار وسيتم تغطية 80 بالمائة من المساحة المأهولة بالسكان، ويهدف أيضا إلى تحسين الحالة البيئية والتخلص من الأمراض الوبائية والحفاظ على مخزون المياه الجوفية من التلوث بمياه الصرف الصحي، بالإضافة إلى القضاء على ظاهرة طفح المياه في الشوارع العامة بأمانة العاصمة.كما يهدف المشروع إلى تخفيض الضغط على محطة المعالجة وذلك بإنشاء محطة لمعالجة مخرجات تنكات النضح في منطقة الحشيشية، وكذا تطوير ورفع كفاءة وأداء المؤسسة المحلية والناتج عن تطبيق نظام إدارة المعلومات (ام آي اس) وما يتعلق به من حفظ المعلومات والبرامج والمخططات وتدريب وتأهيل كوادر المؤسسة حضر توقيع الاتفاقية رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي عادل العقاري ومدير عام المؤسسة والصرف الصحي بالأمانة المهندس إبراهيم المهدي.

إلى ذلك ناقش مجلس إدارة المؤسسة المحلية للمياه والصرف والصحي بأمانة العاصمة في اجتماعه أمس برئاسة وزير الدولة أمين العاصمة عبدالرحمن الاكوع خطة التأهيل والتدريب للعاملين بالمؤسسة للعام الجاري 2010م إضافة إلى استعراض التقرير السنوي والبرنامج الاستثماري للعام المنصرم 2009م.

وكلف المجلس وكيل الأمانة للشؤون الفنية والمختصين من مؤسسة المياه والصرف الصحي بعمل دراسة عاجلة حول خطوط الصرف الصحي الموازية لخط السايلة ورفعها للمجلس لإقرارها خلال الاجتماع القادم.

وكان مدير عام المؤسسة والصرف الصحي بالأمانة المهندس إبراهيم المهدي أستعرض خطة التدريب للمؤسسة للعام التدريبي 2010م التي تتضمن عدداً من برامج التدريب سيتم تنفيذها من يناير إلى يونيو من العام الجاري إضافة إلى برامج سيتم تمويلها من قبل المشروع الألماني جي تي زد وبرامج تدريبية سيتم تمويلها من خلال مناقصة مشروع الشبكات الممول من قبل الصندوق العربي للانماء.

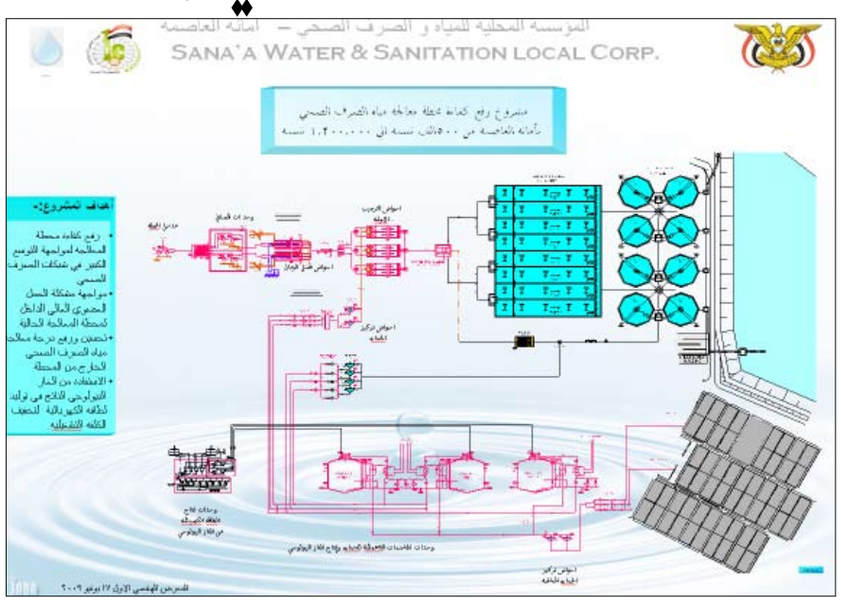

صورة لكيفية معالجة الصرف الصحي بالامانة